

## حلف | تركيا بين الشرق والغرب: أسئلة الاستدارة

# «العداء» لإسرائيل:

# جمععة في خدمة النفوذ الإقليمي

يحيى دوق

سارعت الدولة التركية، في آذار/ مارس من عام 1949، إلى الاعتراف بإسرائيل بعد أشهر فقط على قيامها. وهو اعتراف طوّرتُه، مع مرور عام واحد فقط عليه، عبر إقامة علاقات دبلوماسية كاملة على مستوى المندوبين. تلتفّت إسرائيل هذا التوجه التركي في حينه، وتعاملت معه على أنه فرصة استراتيجة يمكن استغلالها في أكثر من اتجاه لتحقيق جملة مصالح لدولة غُرسَتْ في محيط رافض لها، وفي المقدمة منها تعزيز جهود دفع التهديد الوجودي عنها. على هذه الخلفية، كانت أنقرة، في أوائل خمسينيات القرن الماضي، واحدة من العواصم الأربع الوحيدة التي صنّفت ممثلثاً إسرائيل الدبلوماسية فيها ملحقاً عسكرياً، إلى جانب واشنطن وباريس ولندن. وعلى رغم الرفض العربي للخطوة التركية، استطاعت تركيا أن تفرض على الآخرين (العرب) واقع تنامي علاقاتها مع إسرائيل، بوصفه حقيقة ثابتة لا يمكن التراجع عنها، وضمن سياسة الوجهين: شئ من التعاطف مع القضية الفلسطينية شكلاً، فيما العلاقات مع إسرائيل تتنامى شكلاً وضموناً.

وحرّوبها، وهضمها للحقوق الفلسطينية، مع ضابطة أن لا يتعسف رفض السلوك الإسرائيلي الاعتدائي تغييراً في مضمون العلاقات أو منعاً لتناميها. هذا ما حدث عام 1956 مع العدوان الثلاثي على مصر، وأيضاً في حرب عام 1973، ومع تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية عام 1980، وغيرها من المحطات العدائية الإسرائيلية للعالم العربي والأراضي الفلسطينية المحتلة.

رأت إسرائيل مصلحة ممتدة في إقامة علاقات دبلوماسية مع تركيا، الدولة المسلمة التي تحُدّ جغرافياً عدداً من الدول العربية التي تصارع إسرائيل، ضمن ما كان يُعرف بـ«الاستراتيجية التحالف مع دول الأطراف»، وهي الدول التي تحُدّ دول الطوق العربية لإسرائيل، وتضمّ إضافة إلى تركيا، إيران والشاه والسودان وإثيوبيا. ونظرت إسرائيل إلى العلاقات مع تركيا على أنها إقرار بشريعة وجودها من قبّل إحدى أهم وأكبر الدول المسلمة في المنطقة. وبوصفها دولة ذات تأثير إقليمي كبير، وتحدّ دولتين عدوتين هما سوريا والعراق، عملت إسرائيل على استخدام الحليف الجديد لتأمين سلة مصالح استراتيجة، خصوصاً في الجانب الأمني والعسكري.

من ناحية تركيا، كانت إسرائيل منذها تفتخر بفرصها: تعزيز موقف الأولى ضد أعداء محتلمين من محيطها العربي وغير العربي كسوريا واليونان، تأمين سلة مصالح

# العلاقات مع إيران: أقوى من التأثير الأميركي

ظهران ــ عماد إسحاق

تحدّ العلاقات الإيرانية ـ التركية، حتى الآن، إحدى أكثر العلاقات ثباتاً بين دول العالم تاريخياً الحدود التي رسمت بعد «اتفاقية قصر شيرين» بين إيران والإمبراطورية العثمانية منذ نحو 400 عام، احترامها الجانبان

مشاكل أو عراقيل، ولم تواجه أي وتريكتا دخلتاً حروباً متعددة قبل تلك الاتفاقية. وربما أمكن القول إن أحد أسباب اعتناق الإيرانيين المذهب الشيعي، كان التحدّ مقابل الإمبراطورية العثمانية وتخلّلاتها في الشؤون الإيرانية، قبل وصول الصفويين إلى السلطة في إيران.

بعد «اتفاقية قصر شيرين» أضحت العلاقات ممحازة، وتطوّرت لتتحول إلى ائتلاف يجمع الدولتين مع باكستان خلال الستينيات من القرن الماضي باسم «اتحاد الستنو»، والغنّت التانسيرات بين البلدين منذ عام 1962، لتضحي المذهب الشيوعي، كان التحدّ مقابل الإمبراطورية العثمانية وتخلّلاتها في الشؤون الإيرانية، قبل وصول الصفويين إلى السلطة في إيران.

بعد الثورة الإيرانية كطورا سريعاً جداً، ولا سيما الاقتصادية والتجارية. تطوّر جعل الاتراك يرفضون تنفيذ العقوبات الأميركية على إيران، على رغم التهديدات الأميركية، إذ إنهم استفيدوا ببلادها اقتصادياً من الحرب الإيرانية ـ العراقية الدائرة آنذاك، اتخذت خطوات لفتح القنوات التجارية، واستطاع تحويل تركيا إلى أحد المعابر التجارية الإيرانية، على الرغم من محاولات الولايات المتحدة لعرقلة هذه الخطط عبر تحريك الشارع العلماني في تركيا ضد العلاقات مع دولة دينية.

توجه تركيا نحو إيران، على الرغم من التهديدات الأميركية، إذ إنهم استفيدوا ببلادها اقتصادياً من الحرب الإيرانية ـ العراقية الدائرة آنذاك، اتخذت خطوات لفتح القنوات التجارية، واستطاع تحويل تركيا إلى أحد المعابر التجارية الإيرانية، على الرغم من محاولات الولايات المتحدة لعرقلة هذه الخطط عبر تحريك الشارع العلماني في تركيا ضد العلاقات مع دولة دينية.

توجه تركيا نحو إيران، على الرغم من التهديدات الأميركية، إذ إنهم استفيدوا ببلادها اقتصادياً من الحرب الإيرانية ـ العراقية الدائرة آنذاك، اتخذت خطوات لفتح القنوات التجارية، واستطاع تحويل تركيا إلى أحد المعابر التجارية الإيرانية، على الرغم من محاولات الولايات المتحدة لعرقلة هذه الخطط عبر تحريك الشارع العلماني في تركيا ضد العلاقات مع دولة دينية.



(الناضور)

وصل العلماني أحمد نكدت سبيزير، لكنه استمر في توطيد العلاقات مع إيران ولم يوقف حركة أسلافه، نظراً للفرزاد الاقتصادية التي كانت تدرها على تركيا.

أوج التطور في العلاقات بعد الثورة بدأ مع وصول عبد الله غول إلى سدة الرئاسة، ورجح طيب اردوغان إلى منصب رئاسة الوزراء. قبل اردوغان، كان نجم الدين أربكان أول رئيس وزراء تركي يرتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، وفي عهد، أنشأ البلدان مجموعة الـ D8 (8) التي ضمت أكبر الدول الإسلامية اقتصادياً. لكن أربكان واجه انقلاباً أبيض في الداخل التركي، اعتقد البعض أن العلمانيين



تضرع تركيا صراط لـ «عدائتها» تجاه إسرائيل وتحصرها في الحد السياسي والحد، الكليسي (أف ب)

التعامل معه في تل أبيب على أنه تحرك غير دائم صادر عن «تركيا أربوغان»، وليس عن تركيا الدولة، وبين التوصلين فروع واسعة. على ذلك، يمكن تفسير سعي إسرائيل إلى المحافظة على ما أمكنها من علاقات خارج الدائرة السياسية التي تتحرك فيها ومن خلالها «العائدية» التركية، وتحديد العلاقات الاقتصادية والسياسية على اختلافها في انتظار عودة الأمور إلى ما كانت عليه، وفقاً لمصالحه وبدء سلوك يثقف في خلفيته الميزان البيئي: حاجة إسرائيل إلى تركيا

أكبر وأشمل استراتيجياً من حاجة تركيا إلى إسرائيل، حتى مع سعي تل أبيب إلى تعويض الفجور مع أنقرة عبر تأسيس علاقات وتنميتها بدول أخرى مثل قبرص واليونان وبلغاريا. وهي علاقات، وإن تعاضلت فعلاً، إلا أنها لا تعوّض المكانة التركية في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل. في الوقت نفسه، تضع تركيا ضوابط لـ «عدائتها» تجاه إسرائيل، وتحصرها في الحد السياسي للمقاومة الاقتصادية بهدف الأضرار بالاحتلال الإسرائيلي، الذي تعلن أنقرة رافضة له.

قاموا به بدعم أميركي بسبب قرب الرجل من إيران.

«العدالة والتنمية»، في السلطة استطاع تلامذة أربكان من الإسلاميين أن يسيطروا على السلطة في أول انتخابات جرت بعد إسقاط أربكان، لصالح حزب «العدالة والتنمية»، في الحكم عام 2002. هنا، بدأت العلاقات تتحسن سريعاً، خصوصاً أن وصول «العدالة والتنمية» تزامن مع فرض أول عقوبات دولية على إيران بسبب برنامجها النووي، استغلّت تركيا هذه الفرصة كي تعرض نفسها وسطاً لإيران في التجارة مع الدول الأخرى وتخطي العقوبات، ويعتقد البعض أن هذه الوساطة تركت أثراً إيجابياً في الاقتصاد التركي الذي كان يعاني من تضخم كبير قبل حكم «العدالة والتنمية».

لكن ذلك لم يمنع بروز الخلافات في موضوعين أساسيين: الأول الملف السوري، والثاني استقرار الأنظمة الصاروخية لـ «الناتو» ضد إيران في تركيا، إلى جانب خلافات جزئية لم تظهر إلى العلن في شأن دعم تركيا للحركات التركية من الأجزاء الداخل الإيرانية، وزياراتها ووقّع اتفاقيات إيرانية، وبهذا، أكدت طهران وأنقرة أنها لن تسمح للدول الكبيرة في المنطقة بابتلاع الدول الصغيرة. هذه الخلافات، خاصة بشأن سوريا، فإن العلاقات لم تنقطع، واستطاع الجانبان العبور فوقها من خلال

تل أبيب، من دون أن ينسحب ذلك على ما من شأنه أن يضرب بالأخيرة أمنياً. وتلك ضابطة حاکمة لكل المقاربة التركية للشأن الإسرائيلي، يصعب إيجاد أي دليل خرق لها أو محاولة خرق لها طوال السنوات الماضية. من هنا، الحميمة في العلاقات التركية مع حركات المقاومة الفلسطينية، وتحديداً حركة «حماس»، مشروطة بأن لا تكون تركيا والعلاقات معها منصبة للإضرار بإسرائيل أمنياً، وهو حدّ تدرکه تل أبيب جيداً، ووقف في مقدمة العوامل التي تزن من خلالها موقفها من أنقرة.

ومن هنا أيضاً، يمكن تفسير استمرار العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية بين الجانبين، والتي سجلت تنامياً على رغم الأزمات الحادة والمشادات الكلامية في السنوات القليلة الماضية. وفي هذا لتلقى المصلحتان: إسرائيل غير معنية بقطع الأشكال الأخرى للعلاقات المقطوعة نسبياً على المستويين السياسي والعسكري، فيما تركيا أيضاً تريد المحافظة على التواصل الاقتصادي، المجال الذي تلعب إسرائيل دوراً محورياً في الإبقاء عليه. هكذا، تفصل كل من تل

أبيب وأنقرة عملياً بين الخصوصية السياسية والتعاون الاقتصادي، في مفارقة تميز العلاقات التركية ـ الإسرائيلية التي تبقى قائمة مهما اشتدت الأزمات السياسية. اتخذت العداء لإسرائيل غت الطلب، وتبعاً للظروف ومتغيراتها، هو وسيلة للنفوذ السياسي في الإقليم، وليس غاية في ذاتها مبنية على الموقف من إسرائيل نفسها، وإلا لانسحبت العلاقات السياسية على مجالات العلاقات الأخرى التي بقيت تعاطف، وعلى تعزيز الدعم الفعلي للمقاومة الفلسطينية بهدف الأضرار بالاحتلال الإسرائيلي، الذي تعلن أنقرة رافضة له.

الدبلوماسية، واليوم، هما يتعاونان في مجال حل الأزمة السورية، بعدما اقتنع الأتراك بموقف إيران من الأزمة، القاضي بضرورة بقاء السلطة الشرعية المحتلة بالرئيس بشار الأسد لحفظ وحدة البلاد، وجلس السوريين أنفسهم إلى طاولة المفاوضات لحل مشاكلهم فيما بينهم ويمكن اعتبار مفاوضات أستانة، التي ترعاها اليوم إيران وتركيا وروسيا، نموذجاً للتعاون الإقليمي الإيراني ـ التركي.

كذلك، كانت إيران أول دولة وقفت رسمياً، وفي اللحظات الأولى، إلى جانب الرئيس رجب طيب اردوغان والحكومة الشرعية التركية في مواجهة الانقلاب العسكري الذي ندره ـ بحسب الإشاعات ـ الأميركيون للفوزاد الاقتصادية التي كانت تدرها على تركيا.

كذلك، كانت إيران أول دولة وقفت رسمياً، وفي اللحظات الأولى، إلى جانب الرئيس رجب طيب اردوغان والحكومة الشرعية التركية في مواجهة الانقلاب العسكري الذي ندره ـ بحسب الإشاعات ـ الأميركيون للفوزاد الاقتصادية التي كانت تدرها على تركيا.

## فلسطين

مهم رفض العدو إدخال الأموال القطرية إلا بشيء مفتوح يضمن الهدوء حتى انتهاء الانتخابات. تبدو حدود قطاع غزة مفتوحة، بدأت اليوم، على موجة تصعيد متجددة

## الاحتلال ينتقل من وعوده:

## نحو هوجة تصعيد متجددة

غزة ــ هاني إبراهيم

بينما تعثّرت جهود الوسطاء في الحفاظ على حالة الهدوء في قطاع غزة، بعد تفشل العدو الإسرائيلي من تنفيذ التفاهات مع انتهاء المهلة التي حدّتها الفصائل الفلسطينية، يستعدّ الغزويون، ومن ورائهم المقاومة، للتصعيد والتحشيد اليوم على الحدود الشرقية والشمالية للقطاع. ومنذ أيام، بدأت حركة «حماس» والفصائل تكثيف الدعوات إلى تأمين مشاركة واسعة في جمعة «اليك يا أقصى» تهيئاً لعودة الضغط الميداني، وقالت مصادر في مشيرة إلى «إمكانية استئناف عمل وحدات مسيرات العودة المختلفة خلال

## بزنانه التحشيد

## لتظاهرة الجمعة مع إطلاق صواريخ مجدداً من القطاع

## وقت قصير، بما فيها وحدات قض

في غضون ذلك، لم يُحسم وصول السفير القطري، محمد العمادي، لإدخال المنحة المالية لـ 60 ألف أسرة فقيرة، إذ لم يُبلّغ «حماس» تاجيل زيارته أو إلغاءها. وعلمت «الأخبار» أن مباحثات جرت أمس مع الوسطاء بشأن إدخال الأموال، لكن العدو اشترط ضمان الهدوء إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية التي تُعقد منتصف الشهر المقبل، وهو الأمر الذي رفضته الفصائل، وأكدت أن المطلوب ليس إدخال الأموال فقط، بل تنفيذ جميع التفاهات في هذا الإطار، قالت صحيفة «ميكور ريشون» العبرية الفلسطينية بدأ جباية ضريبة «البلو» بدلاً من إسرائيل.

في غضون ذلك، لم يُحسم وصول السفير القطري، محمد العمادي، لإدخال المنحة المالية لـ 60 ألف أسرة فقيرة، إذ لم يُبلّغ «حماس» تاجيل زيارته أو إلغاءها. وعلمت «الأخبار» أن مباحثات جرت أمس مع الوسطاء بشأن إدخال الأموال، لكن العدو اشترط ضمان الهدوء إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية التي تُعقد منتصف الشهر المقبل، وهو الأمر الذي رفضته الفصائل، وأكدت أن المطلوب ليس إدخال الأموال فقط، بل تنفيذ جميع التفاهات في هذا الإطار، قالت صحيفة «ميكور ريشون» العبرية الفلسطينية بدأ جباية ضريبة «البلو» بدلاً من إسرائيل.



تتوي الفصائل تصعيد، وحدات الصلح الصليبي، بعد مسيرات اليوم (أف ب)